لقاء الممـــارسات الإدارية الناجحـــة

صنـــعـــــــــاء

31 أغسطس 2004م

تجربة الإدارية لقطاع النظافة والبيئة

المهندس / عبد الله حمود سنبل

وكيل الأمانة العامة لقطاع النظافة والبيئة

المدير التنفيذي لصندوق النظافة والتحسين

خلفيـــة تاريخيـــة :

حتى عام 1962 م كان عدد سكان مدينة صنعاء حوالي (50.000) خمســين ألــف نسمـــة وكانت المدينة الحضرية محصورة داخل سورها القديم في مساحة لا تجاوز 1.5 كيلو متر مربع وماعدا ذلك فمساحات من الأراضي الخصبة عبارة عن بساتين وحقول زراعيـــة تتخللها إعداد متناثرة من التجمعات السكانية الصغيرة ولذلك كانت المدينـــة حينها عبارة عن تجمع سكاني يعيش في بيئة طبيعية نقية ونظيفة محاطـــة بالحـــدائق والبســـاتين الخضـــراء المنبسطة والمساحات الزراعية الممتدة حتى مواقع الجبال المحيطة بالمدينة .

ونتيجـــة لما أحدثته ثورة السادس والعشرين من ســـبتمبر مـــن تحـــولات سياســـية واجتماعية واقتصادية شهدت العاصمة صنعاء نموا سكانيا متزايدا وبمعدلات نمو عالية ليصل عدد سكان العاصمة صنعـــاء نموا سكانيا متزايدا وبمعدلات نمو عالية ليصل عـــدد ســـكان العاصمة عام 1990 م الى ما يقارب (700.000) سبعمائـــة ألف نسمـــة كما توسعت رقعه المدينة الحضرية على حساب البساتين والأراضي الزراعية لتصل مسحتها الى نحـــو(150) كيلومتر مربع .

وقد أدى ذلك النمو والتوسع الى بداية تشكيل ضغط كبير على الخدمات الأساسيـــــة بشكل عام والبلدية بشكل خاص وظلت المشكلة في تزايد يقابله عجز في قدرة بلدية العاصمة على تقديم ومد الخدمات بالقدر الذي يلبى ويواكب متطلبات وحجـــم التطـــورات الحضـــرية والسكانية ووصلت المشكلة ذروتها بعد قيام الوحدة اليمنية المباركة عام 1990 م وبعد حرب الخليج الأولى وما ترتب عليها من عودة أعداد كبيرة من المغتربين من دول الخلـــيج ومـــن هجرة داخلية إضافة الى ما أفرزته الأوضاع السياسيـــة لسنوات ما بعد الوحدة حتى حـــرب الانفصال 1994م من عدم استقرار سيأسى ومن تداعيات أثرت سلبا على خطط التنمية بشكل عام وعلى الخدمات البلدية بشكل خاص حيث كانت شبة متوقفة حتـــى عـــام 1999م بينمـــا وصل عدد سكان العاصمة حيينها الى حوالي (1.600000) مليون وســـتمائة لـــف نســـمة و اتسعت مساحة المدينة الى حوالي (250) كيلو متر مربع ونتيجة لكل ذلك كانت خـــدمات النظافة غير منظمة ولا تغطى سوى 50% من المدينة فقط وخدمات الصرف الصحي تغطى حوالي (30%) فقط وخدمات مياه الشرب تغطى حوالي (40%) وكانـــت معظـــم شـــوارع العاصمة غير مرصوفة وغير مشجرة وأسواقهـــا عشوائية ويفترش صغار الباعـــة معظـــم شوارعها وتحول ما بها من حدائق الى مساحات جرداء وبدأ لناس يشعرون بالضـــيق ممـــا وصلت إلية أوضاع المدينة .

مســـــار التحـــولات الإيجـــابيـــة :

اعتبارا من بداية العام 1999م وبفضل القيادة الحكيمـــة للأخ رئـــيس الجمهوريـــة المشير على عبد الله صالح شهدت الأوضاع الاقتصادية والإدارية في اليمن انطلاقـــة جديـــة نتيجـــة لاستتاب الأوضاع السياسية وتطور الممـــارســـات الديمقراطيـــة وتوســـيع نطـــاق الحريات واحترام حقوق الإنسان .

كل ذلك أسهـــم في استعادة اليمن لاحتـــرام وثقـــه دول الجـــوار والـــدول الشـــقيقة والصديقة والمؤسسات والمنظمات المانحة الأمر الذي ترتب علية خلق بيئـــة مواتيـــة مكنت الدولـــة والحكومـــة من تبنـــى وتنفيذ العديد من برامج الإصلاح المالي والإداري في مختلف المجالات والقطاعات ، وفى نفس الوقت الإطـــار تم استحداث قطاع للنظافـــــة والبيئـــــة ضمن هيكل أمانة العاصمـــة في العام 1999م أسند إليه مهـــــام النهـــــوض بخدمـــــات النظافة العامة والبيئة في العاصمة صنعـــاء .

ولأهمية خدماته وارتباطهما بحياة السكان اليومية من ناحية و اكتسابها بعدا أساسيا من ناحية أخـــرى كل ذلك أسهم في حصول قيادة الأمانة على دعم وتفهـــم العديد من الجهات في الحكومة والسلطة التشريعية الأمر الذي مكنها من سرعة تحقيق العديـــد مـــن الإصـــلاحات البنيوية والاستراتيجية في الجوانب التشريعية والمالية والتنظيمية والإدارية والفنية .

يمكن تلخيص أهمهـــا في الأتي:-

أولا:- في مجـــال النظافة العامة .

قام القطاع بالتعاون مع عدد من الجهـــات الاستشارية المتخصصة في إدارة المخلفات الصلبة والنظافة العامة بإجراء عدد من المسوحات والدراسات التي شخصت جوانب المشكلة وقدمت العديد من المقترحات لمعالجة الأوضاع المتردية لنظافة أطلـــق عليهـــا (المتطلبـــات القانونية والمبادئ العامة لإدارة المخلفات الصلبة) تمثل أبرزها في الأتي :

- إيجاد قانون لإنشاء صناديق محلية ذات ذمه مالية مستقلة تسهل تأسيس نظـــام فعـــال للنظافة من خلال ضمان الاستدامة المالية .

  وتم صدور قانون إنشاء صناديق النظافـــة والتحســـين رقـــم (39) لعـــام 1999م ولائحتـــه التنفيذية .
- إيجاد قانون للنظافة العامة بنظم المسائل والمسؤوليات المرتبطة بالنظافة العامة وتـــم صدور قانون النظافة العامة رقم (40) لعام 1999 م ولائحته التنفيذية .
- إعادة هيكلة الإدارة العامة للنظافة وتخطيط وتنفيـــذ بـــرامج النظافـــة العامـــة وفقـــا للتشريعات الجديدة ووفقا للمبادئ الآتية :-

1. الأخـــذ في الاعتبار إمكانية تقليل وتدوير المخلفات عن طريق الإجراءات التـــي يمكن أن يكون لهـــا تأثير على أوضاع النظافة .
2. القيام بأنشطة النظافة وفقا لتصورات مدروسة تأخذ في الاعتبار الجوانب الفنيـــة والاقتصادية والبيئة والاجتماعية لكل منطقة .
3. تفعيل وتطبيق نظام اللامركزية المالية والإدارية والرقابـــة والتقيـــيم مـــن قبـــل السلطات المحلية .
4. إعـــداد ميزانيات أعمال النظافة على أساس الموارد المالية الموضحة في القوانين ذات الصلة ووفقا لأسس اقتصادية تضمن الاستدامة المالية .
5. تشجيع المبادرات الذاتية للأفراد والمؤسسات والمجتمعات المحلية الرميـــة إلـــي الإسهام في تطوير أوضاع النظافة .
6. تنفيذ برامج للتوعية تؤكد على ما يلي :-
   - ضرورة العيش في بيئـــة نظيفة.
   - فهم القوانين والقواعد المتعلقة بالنظافة
   - أهمية دور المـــرأة في النظافة .

7- إعداد وتطبيق تدابير خاصة وآمنـــة بيئيا لإدارة المخلفات الخطرة والخاصة .

8- تطبيق المعايير المعتمدة لاختيار وتشغيل المقالب.

9- إعطاء الأولوية لاستخدام المعدات ذات التقنية البسيطة المتوفرة محليـــا لســـهولة صيانتهـــا وإصلاحها وتحقيق المزيد من فرص العمل وخفض التكاليف .

10- نظام الأجور والحوافز مرتبطا بالأداء الفعلي بما يضمن رفع كفاءة الخدمات .

11- تشجيع لقطاع لخاص للقيام بإعمال النظافة وفقا لعقود متضمنة لمهام واضـــحة وشروط ملبية للمتطلبات المبينة في قانون النظافة العامة.

- **تطبيق الإصلاحات البنيوية والاستراتيجية**

استرشادا بما تضمنته تلك القوانين والمبادئ واستغلالا لما وفرتـــه مـــن صـــلاحيات وتسهيلات تم تأسيس وهيكلة الأجهزة والإدارات الآتية :

- تم تأسيس صندوق النظافة والتحسين في نهاية عام 1999 م كجهاز مسؤول عن تحصيل الرسوم القانونية وتمويل أعمال النظافة والتحسين في العاصـــمة وقـــد نجح الصندوق منذ تأسيسه في القيام بمهام بصورة مضيه حققت الاستدامة المالية .

- تم إعادة هيكلة الإدارة العامة للنظافة بداية عام 2000 وفقا للمبادئ المشـــار إليها آنفا كما تم تباعا استحداث تكوينات إدارية مساعدة على النحو التالي :-

- تم في بداية العام 2001م تأسيس إدارة لضـــبط مخالفـــات النظافـــة ورفـــدها بالإمكانيات الآلية وبأعداد من الموظفين والمؤهلين والمدربين أطلـــق علـــيهم تسمية ضباط مخالفات النظافة والبيئة وكذلك أعداد من أفراد الأمن أطلق عليهم تسمية شرطة البيئة .
- تم في بداية العام 2001 م تأسيس نيابتين ومحكمتـــين متخصصـــة بالقضـــايا المرتبطة بالمخالفات البلدية وعلى رأسها مخالفات النظافة.
- تم في هذا العام 2001م تأسيس إدارة للمتابعـــة والتقيـــيم الميـــداني اليـــومي لإعمال مناطق النظافة على مستوى العشر المديريات بالعاصمة تتولى مسؤولية رفع تقارير تقييم الأداء بصورة يومية وشهرية .

- تم في بداية العام 2001م تأسيس مركزا للتوعية البيئية لتحقيق الأهداف الآتية:-
- المساهمة في نشر الثقافـــة البيئية وتنمية الوعي البيئي عبـــر مختلـــف الوســـائل والوسائل المقروءة والمكتوبة والمسموعة وغير ذلك من البرامج والأنشطة النوعية والجماهيرية.
- المساهمة في إيجاد مجتمع مدرك لأهمية مساهمته في الحفاظ على البيئة بشكل عام والنظافة بشكل خاص وجعلها سلوكا ممارسا في حياته اليومية .
- المساهمة في إعداد الدراسات والإحصائيات والاســـتبيانات والبحـــوث المرتبطـــة بمجالات التوعية البيئة .
- وضع خطط وبرامج التوعية السنوية والفصلية والشهرية وتنفيذها بالتعـــاون مـــع مختلف الأجهزة المعنية في العاصمة صنعاء .
- التنسيق والتعاون مع الجهات والمؤسسات الحكومية وغير الحكوميـــة والمراكـــز العاملة في مجالات حماية البيئة والتوعية والتربية البيئية محليا وإقليميا ودوليا .

ثانيا في مجـــال التشجير والحـــدائق :

لـــم تحـــظ أعمال التشجير وتأهيل الحدائق بأي اهتمام يذكر خلال الأربعـــة العقـــود الماضية باستثناء بعض الجهود الموسمية وبمعنى آخر كانت هناك بعض الجهـــود المبعثـــرة المحدودة وغير المنتظمة في أغلب الأحيان .

أمـــا تاريخ البداية الحقيقية للاهتمام بموضوع التشجير وإعادة تأهيل الحدائق بصورة مخططة ومدروسة فيمكن تحديدها بتاريخ صدور قرار أمين العاصمة رقم (13) لعام 2002 م بشأن تعديل الهيكل التنظيمي لأمـــانـــة العاصمة الذي نص في مادته الأولى بفك ارتبـــاط الإدارة العامة للحدائق والمتنزهات من قطاع الشئون الفنية وإلحاقها بقطاع النظافـــة والبيئـــة بجميع إمكانياتها وكوادرها الوظيفية الفنية والإدارية وبما في ذلك الإمكانيات التي كانت فـــي مشروع النظافة ومكتب الأشغال والمجلس المحلى.

نتيجة لذلك شهدت العاصمة نقلة نوعية في مجـــال التشجير وإعادة تأهيـــل الحـــدائق العامة خلال ثلاثة مواسم للتشجير غرس فيها أكثر من ثلاثمائة ألف شجرة في معظم الشوارع الرئيسية للعاصمة .

كمـــا تم إعادة تأهيل وتطوير العديد من الحدائق العامة القديمة والجديدة بما في ذلـــك حديقة الحيوان وفق خطط وبرامج مدروسة وعلى أسس علمية وفنية وكذلك توفير الإمكانيات لتنفيذ برامج منتظمة للمتابعة والرعاية من ري وحماية ومكافحة للأمراض والحرص علـــى إعادة غرس أي شجرة أو شتلة تم اقتلاعها أو دهسها في أسرع وقت ممكن الأمر الـــى أدى الى نجاح البرامج المنفذة والاحتفاظ بما تم غرسه بنسبة 100%

ثـــم تلي ذلك ضم مكتب الزراعة و الري بالأمانة الى قطاع النظافة والبيئة بـــالقرار رقم (4817) الصادر بتاريخ 2004/12/22م وتم تفعيل دور المكتب وأصبح يساهم الـــى جانب الإدارة العامة للحدائق في تنفيذ خطط تشجير وتجميل العاصمة وفق خطة سنويـــــة (من 2004-2009) تضمنت برامج إعـــادة تأهيـــل الحدائق والتشجير فـــي الشـــوارع والمـــدارس والمرافق والمنـــازل والمرتفعـــات الجبلية المحيطة بالعاصمـــة.

كما تضمنت أهم التحديات المستقبلية التي قد تؤثر على برامج التشـــجير والتحضـــير تمثل أبرزهـــا في موضوع توفير كميـــات الميـــاه اللازمة للرى من مصادر بديلة لا تعتمد على مصادر المياه الجوفية المتناقصة في حوض صنعاء والترتيبـــات والمعالجـــات الكفيلـــة بتقليل كميات المياه المستخدمة في الري عن طريق التالي :-

- التوسع في استخدام شبكـــات الري بالتنقيط .
- التوسع في استخدام مياه الوضوء الناتجة عن المساجد.

- البـــدء في الاستفادة من مياه الأمطار بتجميعها في حـــواجز مائيـــة وخزانـــات يـــتم إنشائهـــا لحصاد المياه في مواقع بداية جريانها أسفل الجبال المحيطة بالعاصمة.
- إعادة استخدام مخرجات المحطة المركزية للصرف الصحي .
- استخدام التقنيات الأخرى مثل محطات المعالجـــة البيولوجية لمخرجـــات الصـــرف الصحي في المنشآت الكبيرة واستخدام طرق التقليل من نسبة التبخر.
- اختبار وإدخال الأنـــواع المناسبة من أشجـــار ونباتات البيئة المحلية قليلة الطلب على المياه .....الـــخ .
- الاهتمام بالتدريب والتأهيل للعاملين في مجـــال التشجيـــر و ألبستنه محليـــا وإقليميا

الخاتمـــة :-

إضافة الى ما سبق التطرق إليه من إصلاحـــات في قطاع النظافة والبيئة لا يفوتني الإشارة الى الأهمية التي مثلها صدور قانون السلطات المحلية ولائحته التنفيذية من إضـــافة بنيوية واستراتيجية عززت ووسعت الصلاحيات المسؤوليات على المستوى المحلى وتـــوفير موارد كبيرة في متنـــاول قيادات السلطة المحلية في العاصمة الأمر الذي مكنها من إحـــداث نقلة نوعية في توفير الخدمات الأساسية و البنية التحتية بشكل عام وفى قطاع النظافة والبيئة بشكل خاص وتحولت العاصمة خلال السنوات القليلة الماضية الـــى ورشـــة عمـــل لإنجـــاز واستكمال الخدمات المختلفة في معظم أحياء الأمانة، كما تجدر الإشارة الى انه بالرغم منـــان قانون السلطة المحلية جعل كل الموارد التي كانت تحصل تحـــت مســـمى رســـوم النظافـــة والتحسين من قبل صندوق النظافة وفقا لما نص عليها قانون إنشاء صناديق النظافة والتحسين موردا محليا إلا أن مجلس الوزراء أرتا استمرار صناديق النظافة في ممارسة نشاطها حرصا على دعم التأثير على أعمال النظافة والتحسين واستمرار ميزة الاستدامة المالية التي حققتهـــا الصناديق والتي كان لها الأثر الكبير في تطوير خدمات قطاع النظافة والبيئة .